مخرجات الورشة رقم 3

اللاتمركز الاداري والتعاقد:أسس الحكامة الجيدة لتدبير الشأن العام على المستوى الترابي

بالنظر لأهمية تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، تم إدراج اللاتمركز الإداري والتعاقد ضمن الجلسات الموضوعاتية للمناظرة لكونه يشكل الحلقة الضرورية لإعمال اللامركزية بالشكل السليم.

وقد تخلل هذه الورشة عدة مناقشات ومداخلات همت بالأساس النقاط التالية :

- إبراز أهمية التعاقد كإطار لتفعيل الاختصاصات المشتركة للجهة.

- تبيان الأهمية والحاجة المؤسساتية إلى آلية التعاقد من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ السياسات العمومية من طرف السلطات المركزية ومصالحها اللاممركزة؛
- إبراز أهمية الممارسات الناجحة في مجال التعاقد بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية،

وخلصت مداخلات المشاركين في هذه الورشة إلى المخرجات التالية :

1 إبرام عقود contrats programme ما بين الدولة والجماعات الترابية حول الاختصاصات المنقولة لضمان مشاركة الجميع حول برنامج التنمية الجهوية وتعبئة الموارد الكافية لتنفيذها.

2 ضمان انخراط المصالح المركزية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في تنزيل ميثاق عدم التركيز من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات وتحويل الموارد الكافية للمصالح

الخارجية قصد تمكينها من القيام بالمهام الموكلة إليها بشكل فعال وناجع.

3 إعداد دليل التعاقد الذي يوضح مستويات العقود، وكيفية ترتيب الالتزامات المتبادلة بين مختلف الأطراف (جماعات ترابية، مصالح لاممركزة...) وكيفية تنفيذها حسب كل طرف في التعاقد وكذلك تحديد مجالات التدخل بعقود برنامج ومجالات التدخل بعقود التنمية.

4 توضيح مجالات تدخل الجماعات الترابية في التعاقد لتحقيق التكامل مع المراكز الجهوية للاستثمار.

5 توضيح دور الوالي من أجل تمكينه من لعب دوره المحوري لتحقيق الالتقائية على مستوى العلاقات التعاونية التعاقدية بين الجماعات الترابية من جهة، والمصالح اللاممركزة من جهة ثانية، بتخويله اختصاصات ذات وقع مالي.

6 - ضرورة تبني عقود برامج وعقود شراكة لضمان التكامل بين السياسات العمومية مجاليا وقطاعيا